

المواجهة النفطية بين إيران والسعودية



■ عبدالرحمن الراشد

خلال التهديدات الرسمية أو القوارب المسلحة. على إيران أن تعالج مشكلاتها بنفسها. وتتحمل تبعات قراراتها. فهي التي اختارت تصعيد

المواجهة ببرنامجها النووي، وهم اختاروا مواجهتها اقتصادياً لا عسكرياً. فلماذا تساند السعودية. أو بقية دول «أوبك». إيران في حربها على حساب اقتصاداتها؟ على مدى ثلاثة عقود اختارت إيران مشروعاً واحداً لبلدها. وهو السعي للتفوق العسكري. في حين أن الدول الست العربية المواجهة لها. دول مجلس التعاون الخليجي. اختارت التنمية الاقتصادية. وما نراه اليوم ليس إلا نتيجة طبيعية للخيارين. إيران تريد تسخير النفط لتعزيز مشروعها العسكري والسياسي. وعرب الخليج مشغولون ببيع بترولهم وتنمية مجتمعاتهم. إيران. مثل عرق صدام حسين. تملك موارد طبيعية وبشرية أفضل من دول الخليج. إلا أنها سارت في الطريق الذي سارت فيه دول فاشلة مثل كوبا. وكوريا الشمالية. وسوريا الأسد وليبيا القذافي. وكل هذه الأنظمة تتفق في فكرة القوة والمواجهة الخارجية.

"الشرق الأوسط"

ليس من حق إيران أن تغضب ممن يعرض في السوق عن نفطها المتوقع من قبل منتجين آخرين. حيث علينا أن نتذكر أن «أوبك». وإيران عضو في المنظمة. متفقة على إنتاج حصة إجمالية محددة يومية. وبالتالي من يسد الفراغ يظل يبيع ضمن الحصة المحددة. وأحسن مجلس الوزراء السعودي. على الرغم من أنه أعاظ السلطات الإيرانية. قبل نحو أسبوعين. عندما حدد موقفه. وأعلن أنه يرى أن مقاطعة الواردات البترولية من أي مصدر هو شأن داخلي يخص كل دولة. أي إذا قرر الأوروبيون مقاطعة النفط الإيراني فهذا شأنهم. ومن حقهم شراء نفط الجزائر أو الإمارات مثلاً. ولا ننسى أن الدول المصدرة للنفط مرت من قبل بمخاطر جمة من جراء رفع الأسعار بصورة مفتعلة. كما تحاول أن تفعله إيران اليوم. ورفع السعر بشكل هائل سيضرب أو لا الدول الفقيرة التي تتضرر سريعاً من تبعات ارتفاع الأسعار. حتى إن دولاً ذات اقتصاديات كبرى ليست طرفاً في النزاع. مثل الهند والصين. ركضت للخليج تريد من دوله تأمين سوق النفط استقراراً وسعراً. وهو ما تحدث عنه بيان مجلس الوزراء السعودي؛ أنه يهجم «استقرار السوق البترولية الدولية سواء من حيث توازن العرض والطلب أو من حيث الأسعار».

قد تبدو هناك حرب بيانات. لكن في الحقيقة لا توجد مؤامرة على إيران. بأن دول الخليج تريد محاصرتها. بل توجد محاولات إيرانية لتوريط دول النفط. وخاصة دول الخليج. في لعبتها بتخريب السوق. أمر لا يعقل لدول الخليج أن تقبل به مهما سعت إليه إيران من

أعتقد أن الحكومة الإيرانية تشعر بالإحباط لأنها كانت تتوقع أن العقوبات المتتالية ضدها في أوروبا والولايات المتحدة ستتسبب في رفع الأسعار بشكل خرافي. بدرجة تضطر خصومها للتراجع عن مقاطعتها. فأخراج دولة مهمة في «أوبك». مثل إيران. من سوق الإنتاج بالعقوبات يفترض أن ينعكس فوراً على أسواق البترول والقلقة منذ انقطاع نفط ليبيا في العام الماضي. ولا يزال ينتج بأقل من الحصة أيام نظام القذافي. لكن لخيبة آمال طهران لم ترتفع الأسعار. لذا أطلقوا تصريحاتهم المتكررة. يهددون بغلق المضيق الذي تعبر منه ربع صادرات العالم. لكن لم ترتفع. أجروا مناورات عسكرية في مياه الخليج بالقرب من ممرات ناقلات النفط. أيضاً لم ترتفع. هددوا علانية المصدر الأكبر للنفط في العالم السعودية. بأنهم سيهاجمونها إذا تجرأت وحاوت سد النقص المتوقع من توقف العالم عن شراء النفط الإيراني. حتى هذه لم ترتفع أسعار النفط. بل تجرأت السلطات الإيرانية. بحسب معلوماتي. على إرسال قواربها المسلحة فدخلت المياه الاقتصادية. بالقرب من مواقع النفط السعودية. وعلى متنها رجال برشاشاتهم. ولم ترتفع الأسعار! وأعتقد أنه حتى لو ارتكبت إيران غداً حماقة عسكرية. بما يتجاوز الاستفزاز والخوف. فإن هناك إمكانية لإنتاج ما يكفي لطمأنة السوق. ولو سدت مضيق هرمز أيضاً. أصبح من الممكن نقل النفط بالأنابيب وتصديره إلى البحر الأحمر بعيداً. وكذلك بحر العرب. وحتى لو ارتفعت الأسعار. فإنها لن تدوم طويلاً. في وجود هذه الإمكانيات الإضافية.

نعم للشفافية.. لا للسرية



■ وافق شاذلي

نعم للشفافية.. لا للسرية في كافة الشؤون العامة للشعب والوطن. لم يعد من حق الحكام والسلطات تجريد سيف السرية فوق رؤوسنا بل وضرب أعناقنا به.

لقد صفعوا عقولنا طويلاً بتلك السرية وأغلقوا الأبواب وسدوا منافذ النور أمامنا لنبقى في ظلام وجهل عما يجري ويدور حولنا وحول شؤون حياتنا وعملائنا وبلدنا لكي يتصرفوا بحياتنا ومقدرات بلدنا حسب رغباتهم ومصالحهم دون رقابة أو محاسبة من قبلنا.

ما أكثر الحجج والأعذار التي يرددونها للإبقاء على سلاح السرية موجهاً إلى رؤوسنا وعقولنا تارة بحجة الحفاظ على المصالح العليا للدولة وتارة لحماية أمن البلاد أو بزعم الحفاظ على السلام الاجتماعي وعدم إثارة النعرات. وغيرها من الحجج التي لم تعد تشبع من جوع ولا تعالج مريضاً أو تحفظ حقوق المظلوم وتضمن العدل والسلام للناس بل على العكس لقد كانت السرية هي الستار الذي تخفي وراءه كل مآسي الحكم ومساوئه والتي يحرص كثير من الحكام والمسؤولين على عدم اطلاعنا عليها ويخشون مجرد الحديث عنها. كي لا يكشف المستور ويظهر المخبأ وتعرض الحقائق للناس ويعلو صوت المطالبة بمحاسبة كل من أضر بالناس والبلاد.

إننا كنا فعلاً نعيش وضعاً جديداً أو نعمل على إقامة وضع جديد يختلف عما سبق لنا أن عشناه. فعلى الصحافة وأجهزة الإعلام القيام بحملات صحفية وإعلامية تركز فيها على ضرورة وأهمية تحقيق الشفافية والغاء نظام السرية المطبق عنوة على كثير من شؤون حياتنا وعملائنا وأمور بلدنا وما أكثرها. والتي لا يمكن حصرها في عمود. لهذا سأطرق إلى بعضها وكل واحد منها يحتاج إلى حملة صحفية كاملة تشارك فيها مختلف فئات المجتمع ويضعها البرلمان في جداول أعماله.

هناك إقرارات الذمة المالية مثلاً. وهي وسيلة من وسائل مكافحة الفساد ولكن شريطة أن تكون علنية وليست سرية. لقد مرت أكثر من خمس سنوات على صدور قانون إقرار الذمة المالية دون أن يستطيع القانون إبراء ذمته أمامنا وتقديم كشف بما استطاع وما لم يستطع تحقيقه وأسباب ذلك.

وهناك الموازنة العامة للدولة وما فيها من أمور كثيرة مسكوت عنها لا نعرف تفاصيلها وأهميتها وضرورتها. منها مثلاً. صرفيات شؤون القبائل والصرفيات الخاصة لأكثر من جهة وملحقات الموازنة وكذلك صرفيات الأجهزة التي لا نعرف عنها إلا عناوينها. وهناك اتفاقيات البحث عن النفط واستخراجه وتوزيعه. فنحن لا نسمع كل التقارير العالمية تقول أن مستقبل النفط يقع في جنوب الجزيرة العربية وبالذات في أرض اليمن وبحره. وهناك صفقات الأسلحة واتفاقيات اليمن مع غيرها من دول العالم. وهناك أيضاً نتائج أعمال اللجان الرئاسية والبرلمانية والوزارية وغيرها والتي لم نسمع تقاريرها حتى يومنا هذا.

الشعب لم يعد طفلاً لا يدري ما ينفعه أو يضره. لقد أثبت الشعب أنه يعرف ويدرك ربما أكثر من بعض حكامه. لهذا لابد من الشفافية وإنهاء هذه السرية الكاذبة المغلوطة لكي لا يأكل البعض إلى حد الاختناق ويموت الكثير بسبب الجوع ويعيش الناس في وطن الأمان والأمان والحق والعدل.

Wams10@hotmail.com

صراع الديكة، ونبوءة البردوني



■ أحمد مهدي سالم

القديم في مثل هذا المقام. فإذا تالفت القلوب على الهوى فالنار تضرم في حديد بارد

(إبداع الغراب، وإنتاج الأهم)

متى يفهم المثقف المغرد خارج السرب أنه بتنظيراته البلهاء، ومنقولاته الماكرة، وتحليلاته الإرضائية. لا يغيظ خصومه بل يجرح وطناً ويحدث شرخاً. يحتاج وقتاً طويلاً لإعادة النثماء؟. إبداع في الأذى. ابتكار في فنون ذبح الوطن. فتنن في إيلام المواطن!

(نقطات)

حملت ثورات الربيع العربي أسماء نباتية؛ فقد سُمي التغيير الجذري في المنظومة السياسية في تونس بثورة الياسمين. وما تسمى بثورة مصر.. حملت اسم زهرة اللوتس التي كانت مقدسة عند الفراعنة. وقد وصف البعض في اليمن بثورة القات. ويعطون مبرراً لتلك التسمية أن القات أسهم وبفاعلية في تحقيق نجاح كبير. ولولا لمل الثوار المرابطون والجهاد المنظرون! «فخامة الرئيس جوع الوطنييين. وأشعب الخنازير». التوقيع: د. نجيبه مطهر. «أكثر شخصيات أبيين تفاعلاً مع ما يحدث. ودعمًا للفعاليات. ومساعدة للمعسرين. وتشجيعاً للشباب والرياضيين. مواقف إنسانية. حل قضايا قبلية. دعم أسر شهداء المعجزة. تبرع بقطع أراضٍ لمشاريع اجتماعية. حضور في المشهد الثقافي والإعلامي.. إنه المهندس محمد أحمد فضل الفقيرية.

(آخر الكلام)

ألا أن إخواني الذين عهدتهم أفاعي رمال لا تقصُر عن لسعي ظننت بهم خيراً فلماً بلوتهم نزلت بواد غير ذي زرع

الشاعر الأُمِّي محمد بن أحمد الخباز

حتى قبيل الانفجار الأخير.. سادت في وسطنا الاجتماعي مقولة (العالم يخترع ونحن نتجرع). ثم أثبتت الأحداث الأليمة والتحولات العاصفة لنا.. أن العالم مهتم ويتقدم. ونحن نتأزم ونتقزم. ونتقاتل ونتندم. وما نفترع إلا لما يسيل الدم. وبعد الدم. لآزم دم.. شمل الغنى والمعدم.. عطلونا عن العمل الإيجابي. والتأوأم المجتمعي. ومصارعة أمواج المعاناة. والسعي الحثيث وراء ما يقيم الأود. ويطعم الأفواه الجائعة. غرسوا فينا الكره الخبيث. والحقد الأسود. والشهية الانتقامية. ومسحوا من أذهاننا التعاليم والأخوة والقبول بالأخر.

إجادة تامة لصنع الأزمات. وإتقان مذهب لفن إنتاج مقولات الرعب والخوف والتدمير. وخطوات التصعيد المخيف المحيل الربيع إلى خريف. المههد للروابط الاجتماعية. والمفكك أو صالها.. لتخرج المرءة من القمام. والأفاعي من جحورها. والوحوش من غايبها. لتلتهم كل من تضعه الصدفة أو العمى في طريقها. أو على أسلوب يحيى عمر في قوله: «وإن شفت شي في طريقك وأعجبك شله.. ولا فرق بين شله والتهمة. أو فجره. وتمضي تلك الكائنات المفخخة إلى أكبر التجمعات السكانية وتبني المتاريس وتحفر الخنادق. وتغلق المدارس. وتوزع هدايا الموت بامتداد صدى القذائف.

بحركة متواليات سريعة.. تحولت المطالب الحقوقية المقبولة إلى اشتراطات سياسية تعجيزية.. ترتفع حدة ضغوطاتها مع كل تنازل إلى أعلى سقف. وصولاً إلى المفترق الصعب. نقطة التعجيز المستفز توها بأهم سيضرون القائد ويطانته. ولكنهم أضروا أو دمروا أو عذبوا الوطن والمواطن. بحيث أصبحنا نعيش أزمات تتلوها أزمات. واختناقات. شائعات. ثورات. تخريبات. اعتصامات. مسيرات. سخونة شعارات. وحركة تكتلات. وإشهار ائتلافات. ومواجهات ومصامات. ونحركات. ومبادرة ومبادرة ومبادرات. ومناورات. وموجات. وانتهاكات. وإغلاقات الشوارع والطرق. والموضوع المهم والأهم والغائب عن ذلك كله.. أين الاقتصاد من هذه الحركات والتحركات المناورة والمناكفة؟! أما علموا أنه في

اليمن.. وروح المبادرة الخليجية



■ هدى أبلان

تعتبر المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية والتي تم البدء في تنفيذها. واحدة من الإلهامات السياسية النوعية في بلد نوعي بموقعه وجغرافيته واتساقه مع حكمته التاريخية المفترضة التي يبدو أنه يتم انتزاعها من بين أنياب السياسيين على مختلف توجهاتهم.

وتأتي هذه المبادرة من صميم الحاجة الوطنية والإقليمية والدولية في بلد مثقل بالفقر والسلاح وأمراء الحروب والثقافة التقليدية التي ساهمت في تأخير ترسيخ مبادئ الدولة المدنية الحديثة لعقود. لذلك مثلت مبادرة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي انفراجة أمل في سماء اليمنيين الذين تعمدت معاناتهم ونزفت دماؤهم خلال عام.. كان لابد في نهايته من حل يجمع بين الحاجة للتغيير وبين الحاجة الأكثر إلحاحاً لسلامة الطريق المؤدية إليه. وضمان سيره عبر آليات محددة وحضارية حيث انطوت على قيم السلام والتسامح والشراكة. ومع التقدم في إنجاز خطوات هذه المبادرة وصولاً إلى يوم 21 فبراير. تبقى مسألة كيفية بقائها كخارطة طريق ناجحة في تاريخ اليمنيين استعدتها الرغبة المشتركة في تأمين جنوب الجزيرة والخليج العربي من الهزات.

إن معركة اليمنيين مع الفقر والبطالة والفساد وترهل دور الدولة وضعفها لم تنته بعد. والدور الخليجي لم ينته. بل إنه مدعو أكثر من أي وقت مضى لترجمة روح المبادرة الخليجية التي تنحاز للشعب اليمني. وكما سعت لحقن دماء اليمنيين فإن الانتقال معهم إلى بناء دولة مدنية حديثة. ووضع اقتصادي أفضل وحقن كرامتهم التي كثيرا ما تراق. وتبني مشروع خليجي في اليمن هو الجوار الأكثر نضوجاً وفهماً لما يحتاجه الشعب اليمني في هذه المرحلة عالية الثقة والحساسية.

إن مستقبل المبادرة الخليجية في اليمن يجب أن لا يقف عند حدود السياسي في نظرة مجتزأة لا اشتراطات الجغرافيا والتاريخ. بل تتعدى إلى مختلف المجالات وفي طبيعتها المجال الاقتصادي الذي يبدو أنه سيظل اللاعب الأكثر حضوراً في العلاقات اليمنية الخليجية وهو المحدد الحقيقي لثراء هذه العلاقات أو فقرها.